الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-16

الشعب

شرفي يكشف النتائج الأولية للتشريعيات

«الأفلان» يتصدّر والأغلبية تقتضي 3 تحالفات

■ نحو حكومة يقودها وزير أول لتنفيذ برنامج الرئيس

تصدر حزب جبهة التحرير الوطني، النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية، بحصوله على 105 مقاعد، متبوعا بكتلة المستقلين بـ78 مقعدا، فيما حلّت حركة مجتمع السلم ثالثة بـ64 مقعدا، وذلك حسب ما كشف عنه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي.

حمزة محصول

تصوير: عباس تيليوة

بعد 72 ساعة من يوم الاقتراع، كشفت السلطة المستقلة عن النتائج المؤقتة للتشريعيات، في ندوة صحفية نشطها رئيسها محمد شرفي، أمس، بالمركز الدولي للمؤتمرات، الذي اعتبر الإعلان في هذه الآجال إنجازا «يبعث على الافتخار»، نظرا «للصعوبات الطبيعية الناجمة عن نمط الاقتراع الجديد المعتمد على القائمة المفتوحة».

وقال شرفي، إن إعلان السلطة المستقلة النتائج المؤقتة في ظرف 48 ساعة من تلقي آخر محضر انتخابي من الولايات، إنجاز. مفيدا أن آخر محضر استلمه كان دقائق قبل انطلاق الندوة الصحفية من ولاية وهران، وذلك في سياق دفاعه بقوة عن نجاح السلطة في رهان تنظيم انتخابات تشريعية شارك فيها أزيد من 25 ألف مترشح.

وبعد كلمة عاد فيها إلى الظروف التي ميزت التحضير للاستحقاقات منذ استدعاء رئيس الجمهورية للهيئة الناخبة، مرورا بالحملة الانتخابية، فيوم الاقتراع، أعلن شرفي تصدر حزب جبهة التحرير الوطني النتائج المؤقتة للتشريعيات، متبوعا بكتلة المستقلين.

وحاز الحزب العتيد في الانتخابات التي أدلى فيها 5.625.324 ناخب بأصواتهم على 105 مقاعد من أصل 407 مقاعد، ليحافظ بذلك عن تصدره المشهد السياسي، لكنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني. أما كتلة القوائم المستقلة ففازت بـ78 مقعدا.

وجاءت حركة مجتمع السلم، ثالثا بـ64 مقعدا، متبوعة بحزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ57 مقعدا، تلته جبهة المستقبل بـ48 مقعدا ثم حركة البناء الوطني بـ40 مقعد، أما 08 أحزاب فحازت على ما بين 3 مقاعد ومقعد واحد.

وأعلن شرفي أن عدد النساء الفائزات في الانتخابات قدر بـ34 امرأة.

بينما سيشكل البرلمان المقبل، في حالة تثبيت النتائج المؤقتة، من قبل المجلس الدستوري، من 140 نائب دون سن 40 سنة، 207 أكبر من هذه السن. أما حاملو الشهادات الجامعية فسيشكلون 74,94 بالمائة من الغرفة السفلى البرلمان وعددهم 305 نائب.

وبحسب الأرقام التي أعلنها شرفي، فإن عدد الأصوات الملغاة، قد بلغ 1.116.220 صوت، مما يجعل الأصوات المعبر عنها 4.602.365 صوت، ونسبة المشاركة 23,03 بالمائة.

ولم يركز شرفي، في حديثه على هذه النسبة، مؤكدا أن الأهم هو نجاح السلطة المستقلة في حماية أصوات الناخبين، وقال إنه ينبغي «الاحتفال والافتخار بالنجاح في إحداث اللبنة الثانية في بناء الجزائر الجديدة، على أسس الديمقراطية الحقة»، مضيفا أن الجزائر ومنذ حراك 22 فيفري المبارك، بات لديها رئيس «حلال» ودستور «حلال» ومجلس شعبي وطني «حلال»، في إشارة إلى نزاهة العمليات الانتخابية الثلاث التي أشرفت عليها الهيئة لحد الآن.

وجدد شرفي التأكيد على أن المقاربة المعتمدة لاستعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، تمر عبر التمكين لانتخابات نزيهة وشفافة بعيدا عن ممارسات التزوير.

وقال المتحدث: «إلى وقت قريب كان المواطن يصوت ولا يختار واليوم أصبح يصوت ويختار بكل سيادة ممثليه».

السلطة تتوعد المتورّطين

في سياق آخر، توعد شرفي كل من حاول المساس بنزاهة الانتخابات من خلال محاولة حشو الصناديق أو تسريب أوراق الانتخاب، وكشف عن تسجيل 156 تعدي شمل حتى تحطيم صناديق الاقتراع.

وأكد تقديم 41 إخطارا للنيابة العامة، مشددا على أن كل متورط سينال جزاءه في إطار العقوبات المشددة التي جاء بها القانون الجديد، على اعتبار أن المخالفات الانتخابية قضايا جنائية تصل عقوبتها 20 سنة سجنا نافذا.

واعتبر ما وقع تصرفات تحدث في كل انتخابات دون أن تؤثر على النتائج، بعدما تدخل ممثلو السلطة المستقلة بقوة وبلغوا النيابة العامة.

واستدل شرفي على نزاهة الانتخابات بحضور 113000 مراقب كممثلين للأحزاب والقوائم المستقلة كل عمليات الفرز وإعداد المحاضر على مستوى اللجان البلدية والولائية وتحصلوا على نسخ محاضر الفرز وبالتالي كل المعلومات في حينها قبل رئيس السلطة المستقلة.

الأنظار باتجاه الحكومة

القراءة الأولية لهذه النتائج، تفيد بأنه ولأول مرة منذ إقرار التعددية السياسية في البلاد، تفرض تحالف 3 تشكيلات سياسية على الأقل لتجاوز عتبة 204 مقاعد وتشكيل الأغلبية.

ومن خلال مواقف جل الأحزاب السياسية المعلنة قبل الانتخابات، فإن المجلس الشعبي الوطني سيشكل من أغلبية رئاسية، تدعم برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

ومن المرتقب أن تباشر الأحزاب وكتلة المستقلين مشاورات سياسية لإبرام تحالفات الأغلبية، وبالتالي فإن تركيبة الطاقم الحكومة المقبل ستشمل عدة تشكيلات سياسية، ويمكن أن يطلق عليها حكومة «الشراكة السياسية» أو «الحكومة التوافقية» ضمن مسعى تحقيق استقرار مؤسساتي غير مسبوق من شأنه أن ينعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

النتائج المؤقتة

فيما يلي النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان:

الأحزاب السياسية والأحرار عدد المقاعد

- حزب جبهة التحرير الوطني: 105
- القوائم المستقلة: 78
- حركة مجتمع السلم: 64
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي: 57
- جبهة المستقبل: 48
- حركة البناء الوطني: 40
- الحكم الراشد 03
- حزب صوت الشعب: 03
- حزب العدالة والتنمية 02
- حزب الحرية والعدالة: 02
- حزب الفجر الجديد: 02
- حزب الجزائر الجديدة: 01
- حزب الكرامة: 01
- حزب جيل جديد: 01
- المجموع: 407 مقعد.

نسبة المشاركة 23,03 بالمائة

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان الجاري 23,03 بالمائة، بحسب ما كشف عنه، أمس، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي.

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

تسجيل 156 تجاوزا وإحالة 41 متهما على العدالة

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، عن تسجيل 156 تجاوزا خلال يوم الاقتراع منها تكسير صناديق الاقتراع وتصويرها وتسريب القسيمات وتوزيعها في الشارع، وتم إحالة 41 متهما على النيابة العامة، وقال شرفي، بأن السلطة لم تكن غائبة عن المشهد ورصدت كل التجاوزات.

أسفرت النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية التي أعلن عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن 6 كتل برلمانية، حيث ينص القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني أن المجموعة البرلمانيّة تتكون من عشرة نواب على الأقلّ وهو ما يؤهل الأفلان والأحرار وحمس والأرندي والمستقبل والبناء لتشكيل كتلة برلمانية.

وتجدر الإشارة أن جبهة التحرير الوطني جاءت في المرتبة الأولى بحصوله على 105 مقعد متبوعا بالأحرار بـ 78 مقعدا ثم حركة مجتمع السلم التي تحصلت على 64 مقعدا والتجمع الوطني الديمقراطي بـ 57 مقعدا وجبهة المستقبل بـ 48 مقعدا ثم البناء الوطني بـ 40 مقعدا.

كما كشفت الأرقام التي قدمها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن تراجع تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني بشكل كبير. وذكر شرفي في ندوة صحفية أن 373 رجلا تمكنوا من الحصول على مقعد في الغرفة التشريعية مقابل 34 امرأة في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم السبت.

وقد حملت نتائج تشريعيات 12 يونيو (التي تظل مؤقتة إلى غاية إعلان المجلس الدستوري عن نتائجها النهائية) معطيات جديدة أفرزت إعادة ترتيب المشهد البرلماني. فبعد أن كان حزب جبهة التحرير الوطني «العتيد» قد افتك في المجلس الشعبي الوطني السابق 161 مقعدا (من إجمالي 462 مقعدا في المجلس)، تدنت حصته لتصبح 105مقعد، بعد خسارته للعديد من معاقله عبر الولايات، ما أدى إلى تقهقر حضوره هذه المرة.

وبدورهم، شكل الأحرار المفاجأة الحقيقية في هذه التشريعيات، بكسبهم الرهان و تحقيقهم لاستشرافات الكثير من المحللين السياسيين الذين كانوا قد تنبأوا باكتساحهم للمجلس الشعبي الوطني، بناء على تقدم عدد قوائم مترشحيهم على القوائم الحزبية.

وكشف شرفي أن السلطة سجلت 480 تجمعا نشط منه 2407 من قبل الأحزاب و 2433 من القوائم المستقلة، وتم تسجيل 11453 نشاطا منه 5554 من قبل الأحزاب و5899 من قبل المستقلين، كما تم توزيع 12700 ملف ترشح منها 2000 ملف موجه للجالية، 9 ملايين استمارة اكتتاب توقيع، 122 ألف استمارة مخصصة للمترشحين، مليون و742 ألف بطاقة انتخاب.وقال شرفي إن الأحزاب والقوائم الحرة تنافست على 407 مقعد منها 8 خاصة بالجالية، وأضاف شرفي أن الأرقام التي سيعلن عنها تبقىمؤقتة إلى أن يفصل فيها المجلس الدستوري.

وقال شرفي إن 5573 مترشحا استفاد من دعم الدولة لتمويل الحملة الانتخابية،و 1114 قائمة مستقلة استفادت من دعم الدولة لتمويل الحملة الانتخابية.

ع سمير

الشروق

بعد إعلان نتائج الأولية للتشريعات:

الأحـزاب المتعثرة تعـترف بالهزيـمة.. وتتفـي التزويـر

- ا لعدالة والتنمية: سنقدم طعونا ونستدرك الأخطاء في المحليات
- جيل جديد: لن نقدم طعونا لأننا لم نر التزوير المنهج
- النهضة: الأحزاب التي تمكنت من الصعود ذات وعاء انتخابي
- "تاج": النتيجة لا تهمنا لأننا نعيد بناء الحزب للمرور للمحليات

إلهام بوثلجي

أرجع ممثلو الأحزاب المتعثرة في سباق تشريعيات جوان 2021 سبب إخفاقهم في الحصول على مقاعد في البرلمان الجديد لصعوبة عملية الاقتراع الجديدة، فضلا عن اختيار الوعاء الانتخابي الممثل لهم للمقاطعة بديلا للصندوق، مقررين طي الصفحة والاستفادة من الأخطاء تحضيرا للاستحقاقات القادمة.

وفي السياق، أكد المكلف بالاتصال في حزب جيل جديد، حبيب براهمية، لـ"لشروق" على أن إخفاق حزبه في اجتياز العتبة يرجع لكون الوعاء الانتخابي الممثل له قرر عدم المشاركة ، ليصرح" نحن نتحمل مسؤولية أننا لم نستطع إقناعهم للذهاب للصندوق" وتابع" جيل جديد تقدم للانتخابات بشعار فرصة للتغيير وكنا نتوقع اغتنام المواطن لهذه الفرصة لكن للأسف ذلك لم يحدث ونحن نحترم الرأي المشارك والمقاطع".

أما بخصوص تقديم طعون في النتائج المعلن عنها بصفة رسمية قال براهمية:" لن نقدم طعونا وبالنسبة لنا لم نر التزوير الممنهج الذي كنا نشاهده في الاقتراعات السابقة رغم بعض التجاوزات المسجلة وهي ثانوية تتعلق بتوجيه الأصوات على مستوى مكاتب الاقتراع" وأردف" إذا سُئلنا هل النتائج تمثل الناس التي تنقلت لمكاتب الاقتراع فبالنسبة لنا نعم، مقتنعون بذلك لكننا لسنا راضين، لأننا نتمنى أن نرى جيل جديد في مستوى أعلى".

وتابع كلامه " قدمنا قوائم مكونة من كفاءات شابة ورصيد نضالي معروف للجميع ونحن الحزب الوحيد الذي دافع على الحراك وأفكاره لكن لم نوفق في إقناع الجزائريين بأن العزوف عن المشاركة قد يعيد وجوه النظام السابق للواجهة ".

وأكد ذات المتحدث عزم حزبه على مواصلة الهيكلة والعمل من أجل دخول غمار المحليات وإقناع المواطنين ببرنامجه.

عمراوي: السلطة المستقلة عجزت في تسيير العملية الانتخابية

أما القيادي في حركة النهضة، مسعود عمراوي، والذي لم أخفق حزبه في الاستحقاق، فعلق قائلا:" بالنسبة لنا الانتخابات كانت الحل الممكن ونؤمن بأن المناضل يسقط اليوم ويقف غدا وهذه السنة الحياة".

وأضاف" الذين اعتقدوا بأن التغيير خلف الكمبيوتر أو داخل المنازل يتفرجون نقول لهم هذا غير ممكن، فالتغيير يصنعه العامل الفاعل وإن قل ومن أراد التغيير عليه أن يشارك ."

ولفت عمراوي إلى أن الأحزاب التي تمكنت من الصعود هي التي تملك وعاء انتخابيا ومناضلين مؤمنين بالعملية الانتخابية ،وهو ما يؤكد-حسبه- بأن التغيير لن يكون إلا بالنضال والتضحيات، معتبرا أن سبب إخفاق النهضة هو عدم تصويت وعائهم الانتخابي عليهم وتفضيلهم المقاطعة.

وتابع" الشعب الذي أراد أن يغير عليه أن يدخل معترك الانتخابات لأنها هي الحل الممكن، أما إن بقى متفرجا على المشهد سيبقى طيلة عمره لا يمكنه التغيير "، مؤكدا على أن النهضة ستستفيد من التجربة لدخول الاستحقاقات القادمة.

وبخصوص الطعون، قال القيادي في النهضة بأنهم سيقدمون بعضا منها بخصوص تجاوزات في بعض الولايات فقط منها وهران، واعتبر بأن السلطة المستقلة عجزت وفشلت في تسيير العملية الانتخابية سواء في تسيير المراكز أو الإعلان عن النتائج وغيرها من التجاوزات.

بن خلاف: العزوف من خدم "الانتخابات العائلية"

وبدوره وصف القيادي في جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، تشريعيات جوان 2021 بـ" الانتخابات العائلية"، معتبرا بأن الأحزاب التي لها قاعدة نضالية مستقرة تمكنت من اجتياز العتبة، لأن مناضليها ولو بنسبة قليلة خرجوا للتصويت، عكس باقي الأحزاب التي اختار مناضلوها المقاطعة، واعتبر بأن العزوف هو من خدم " الانتخابات العائلية" -على حد تعبيره- ففي الوقت الذي كنا ننتظر أن يعاقب الشعب الأحزاب التقليدية على ما فعلت به منذ الاستقلال إلا أنها رجعت للواجهة بسبب المقاطعة، على حد تعبيره.

ويرى بن خلاف بأن طبيعة الانتخابات الحالية تختلف جوهريا عن الانتخابات التي سبقتها لأن الأحزاب التي لها وعاء مستقر فقط هي من استطاعت أن تتماشى والقانون ، ليصرح" في جبهة العدالة وعاؤنا الذي كنا نعول عليه لم يخرج في مجمله للتصويت، وهو ما أثر سلبا على النتائج، وحمّل ذات المتحدث السلطة المستقلة جزء من المسؤولية لكونها لم تكن جاهزة لتنظيم الانتخابات التي وعدت بها وحتى القانون كان غير واضحا بالنسبة للمؤطرين ولا حتى الناخبين.

ودعا بن خلاف إلى تدارك أخطاء تشريعيات جوان ولا سيما تلك التي جاءت في القانون العضوي للانتخابات الذي وصفه بـ" المعقد"، مطالبا بإعادة النظر فيه قبل الانتخابات المحلية، فيما كشف عن تقديم الجبهة لعدد من الطعون في بعض الولايات منها قسنطينة، العاصمة، سكيكدة، جيجل، مستغانم، وهران وبعض ولايات الجنوب بعد الإعلان الرسمي للنتائج المؤقتة، معلنا عن التحضير للمحليات المقبلة .

زرواطي: الحزب في مرحلة إعادة البناء ولا نعتبره فاشلاً

وإلى ذلك، قالت رئيسة حزب أمل الجزائر" تاج"، زرواطي فاطمة الزهراء، في تصريح لـ"الشروق" بأنه من السابق لأوانه الحديث عن تقديم طعون قبل الإعلان الرسمي للنتائج وحصولهم على المحاضر، وفي تعليقها على تراجع حزبها بشكل ملفت في حصد مقاعد مهمة في البرلمان، صرحت" ليست قضية تراجع لأن الحزب منذ 6 أشهر وهو يعيد بناء نفسه دون أن ننسى بأن 95 بالمئة من القواعد هي عبارة عن نفس جديد ولا علاقة لها بالحزب".

وتابعت "بالنسبة للنتيجة لا تهمنا لأننا فضلنا رغم قصر المدة بناء الحزب كأولوية للمرور للانتخابات المحلية "، مؤكدة بأن النتائج ونسبة المشاركة والعزوف بينت أن الطريق لا يزال طويلا لكسب ثقة المواطن ويتطلب -حسبها- عمل كبير خاصة أن كل الآليات التي استعملت واستخدام المجتمع المدني في القوائم الحرة ساهم في تشتيت الأصوات وفقط.

المجلس الدستوري وضع قيودا لرفض أغلب الاحتجاجات

أحزاب تطعن في نتائج الانتخابات وأخرى تقبل بالأمر الواقع

● قررت أحزاب سياسية خوض مواجهة مع السلطة المستقلة للانتخابات أمام المجلس الدستوري، على أمل انتزاع مقاعد تقول إنها حرمت منها. وأفاد قيادي في التجمع الوطني الديمقراطي بأن الحزب يعتزم تقديم طعون في نتائج الانتخابات التشريعية في ولايتي ورقلة وبجاية، فيما يجهز تكتل أحزاب لطعون عدة في نتائج هذه الانتخابات ومنها العاصمة بعد تسجيل خروقات حسب الحزب في عدة مراكز ومكاتب انتخابية، منها مكاتب الانتخابات في بلدية القبة والتي شهدت فوز قريبة من رئيس البلدية.

وقال أحد كوادر الحزب، في اتصال مع "الخبر"، إن النتيجة التي حققتها مرشحة عن قائمة جبهة المستقبل لم يحصل عليها مرشح آخر في العاصمة، حيث جمعت لوحدها حوالي 1500 صوت في هذه المنطقة دون غيرها من البلديات الأخرى، رغم أنها غير معروفة وفي إقليم يصوت عادة لتيارات سياسية منافسة للمستقبل، ناهيك عن ظاهرة ضعف نسبة التصويت في العاصمة.

وتركّز الطعون والاحتجاجات على حرمان ممثلي الأحزاب من تسجيل تحفظاتها في محاضر الفرز وتناقض الأرقام المسجلة في المحاضر. وأعلن محمد الداوي، رئيس حزب الكرامة الذي حاز حزبه على مقعد واحد فقط في هذه الانتخابات، أنه يعتزم مراسلة المجلس الدستوري وتقديم طعن "سياسي" يحتج فيه الحزب على إغلاق مكاتب التصويت في وقت مبكر وحرمان داعمي قائمة الحزب بالولاية من حيازة مقعد على الأقل. وأوضح أن سلطة الانتخابات قررت إغلاق مكاتب التصويت على التاسعة صباحا، باستثناء مركز المدينة والذي أضر بمصالحنا. وأعلن ممثلو قائمة حرة في تيارت، عزمهم خوض نزاع قانوني ضد سلطة الانتخابات بسبب التلاعب بالنتائج وحرمان ممثليها من المحاضر وإغلاق الباب أمام المراقبين. وفضلت حركة النهضة عدم تقديم طعون، وقال أمينها العام يزيد بن عائشة في اتصال هاتفي مع "الخبر"، أن الحركة لم تقدّم طعون ولا تنوي ذلك لعدم الحاجة لذلك. مشيرا إلى القيود القانونية التي تعقّد عملية إيداع الطعون. وقال أحد المترشحين "لم نحصل على نسخ من المحاضر، وفي مراكز انتخابية حرمنا من تسجيل تحفظاتنا واحتجاجاتنا في المحاضر وهو شرط أساسي لقبول الطعن في الموضوع". وتابع فرضا قبلت الطعون شكلا، فإن تسقط في الموضوع لغياب الشرط السابق". مضيفا "عشنا تجربة تقديم طعون في قضية حرمان مرشحينا من خوض الانتخابات، وكللت مساعينا بالفشل أمام تعنت السلطة المستقلة للانتخابات لهذا لا جدوى من العملية.

ويتيح قانون الانتخابات للأحزاب السياسية، تقديم الطعون في ظرف 48 ساعة من تاريخ إعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة المستقلة، تم ذلك أمس. وأعلن المجلس في بيان له بأنه طبقا لأحكام المادة 209 (الفقرتان 3 و4) من الأمر رقم 21-01 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، يحق لهم الطعن في النتائج المؤقتة للانتخاب وفق شروط شكلية وأخرى موضوعية". وتنص الشروط الشكلية على أنه "يجب أن يكون الطاعن مترشحا أو قائمة مترشحين أو حزبا سياسيا مشاركا في الانتخابات في الدائرة الانتخابية المعنية" وفي حالة تكليف الطاعنين من يمثلهم لإيداع الطعن، يشترط تحت طائلة التصريح برفض الطعن شكلا أن يكون مودع الطعن حاملا لتفويض يؤهله لهذا الغرض"، كما يتعين أن "يقدّم الطعن في شكل عريضة محررة باللغة العربية، يودعها الطاعن أو ممثله المؤهل قانونا مباشرة لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري خلال الثماني والأربعين ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات". ويشترط أن تتضمن عريضة الطعن "اسم ولقب وعنوان وتوقيع الطاعن، وإذا كان الطاعن حزبا سياسيا أو قائمة مترشحين، يجب ذكر تسمية الحزب، عنوان مقره أو تسمية القائمة وصفة مودع الطعن المفوض لإيداعه". وأوضح المجلس بخصوص الشروط الموضوعية لإيداع طلبات الطعن، أنه "يجب على الطاعن أن يعرض موضوع الطعن ويؤسسه في شكل أوجه وحجج يرتكز عليها ويبيّنها في العريضة"، كما يتوجب عليه أن "يدعم طعنه بالوسائل والوثائق المؤيدة له".

ج. فنينش

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

الأفلان في الصدارة ..المستقلون يحدثون "سابقة" ومقري يخيب

برلمان دون أغلبية

خالفت نتائج الانتخابات التشريعية التي اعلن رئيس السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات عن أرقامها المؤقتة امس، التوقعات، بعد أن حافظ حزب جبهة التحرير الوطني عن ريادته في مبنى زيغود يوسف بحصوله على المرتبة الأولى، من حيث المقاعد المحصل عليها بـ 105 مقعد.

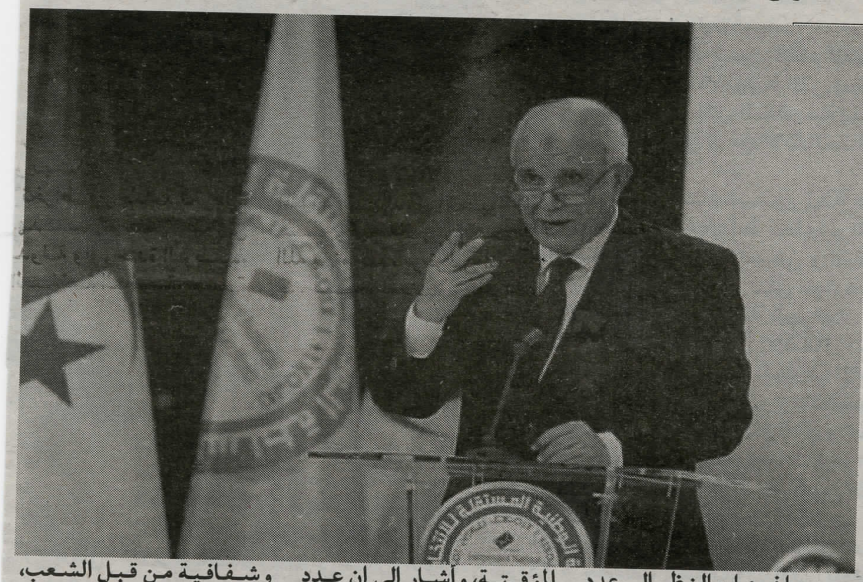

أمين. ب

وجاءت القوائم الحرة "المستقلون" على المرتبة الثانية بـ 78 مقعد متخطين بذلك العديد من التشكيلات السياسية التي لها باع طويل في المواعيد الانتخابية، حيث تعد نتائج المستقلين في تشريعيات 12 جوان سابقة في تاريخ الهيئة التشريعية.

وبخصوص حركة مجتمع السلم الذي كان زعيمها عبد الرزاق مقري قد اسبتق ظهور النتائج الرسمية وأعلن فوز الحركة بالأغلبية جاءت النتائج مخالفة لتوقعات مقري بعد أن كشفت النتائج الرسمية حلول حمس في المرتبة الثالثة بـ 64 مقعدا فقط. إلى ذلك، سجلت بعض التشكيلات السياسية الاخرى حضورا مميزا في البرلمان المقبل، على غرار حركة البناء الوطني ب 40 وجبهة المستقبل بـ 48 مقعدا فيما تراجع التجمع الوطني الديمقراطي الى المرتبة الرابعة ب 57 مقعدا. وكما كان متوقعا، لم تفرز نتائج الانتخابات التشريعية اغلبية مطلقة ولا نسبية، مما يفرض على التشكيلات السياسية عقد تحالفات لتشكيل الحكومة المقبلة، وسيكون فيها المستقلون دون شك طرفا مهما فيها، بالنظر الى عدد المقاعد المهمة التي حصلوا عليها في تاسع عهدة تشريعية.

نسبة المشاركة بلغت 23.03 بالمائة

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لـ12 جوان الجاري 03ر23 بالمائة، حسبما كشف عنه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي خلال الندوة الصحفية التي خصصت للإعلان عن النتائج المؤقتة، وأشار إلى ان عدد الأوراق الملغاة تجاوز مليون ورقة. وصرح محمد شرفي بأن 34 إمراة فازت بمقعد في قبة زيعود يوسف، وأكد ان نظام القائمة المفتوحة لم يؤخر عملية الاعلان عن النتائج.

وقال شرفي إن ديناميكية التغيير السلمي التي انطلقت يوم 22 فيفري تتدعم اليوم من خلال مكسب مؤسساتي جديد وهو الغرفة السفلى للبرلمان.

وأشار إلى إن هذا البرلمان الذي رسمت معالمه بكل حرية وشفافية من قبل الشعب، ينتظر منه أن يسجل التاريخ الحوكمة الجديدة للبلاد.

ومن جهة أخرى لفت إلى أن قرار رئيس الجمهورية بحل البرلمان جاء تجسيدا لبرنامجه الانتخابي ومسعى بناء الجزائر الجديدة. وأشار شرفي أيضا إلى ان في الماضي القريب الناخب يصوت ولا يختار وهو اليوم بعد الحراك المبارك والقيم التي رسمتها قيم قانون الانتخابات أصبح بالفعل يصوت ويختار من يمثله بكل حرية وشفافية.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

شرفي يعلن عن النتائج الأولية للتشريعيات

«الأفلان» يفقد ثلث مقاعده.. والأحرار القوة السياسية الثانية في الجزائر

■ حركة «حمس» تفتك المركز الثالث و«الأرندي» و«البناء» يتراجعان إلى مراتب دنيا

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الثلاثاء، عن النتائج الأولية الخاصة بالانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان 2021، والتي عرفت مشاركة 5625324 مصوّت داخل وخارج الوطن، بأكثر من 1483 قائمة، بينها 646 قائمة حزبية و837 قائمة من المترشحين الأحرار، للتنافس على 407 مقعد خاص بالغرفة السفلى للبرلمان.

عادل فداد

وكشف شرفي خلال الندوة الصحافية التي عقدها، أمس، في قصر المؤتمرات «عبد اللطيف رحال»، عن تصدّر حزب جبهة التحرير الوطني، لقائمة الفائزين بمقاعد المجلس الشعبي الوطني، حيث تمكن من حصد 105 مقعد، متبوعا بالقوائم الحرّة التي تمكنت من تحقيق 78 مقعدا، يليها حزب «حركة مجتمع السلم» بـ 64 مقعدا ثم حزب التجمع الوطني الديمقراطي «الأرندي» بـ 57 مقعدا.

وبدا واضحا بأن «الأفلان» و«الأرندي» فقدا الكثير من المقاعد داخل الغرفة السفلى للبرلمان. بالنظر لحيازتهما في العهدة التشريعية المنقضية 164 مقعد و97 مقعدا على التوالي.

كما يظهر بأن «حركة مجتمع السلم»، تكون قد حققت انتصارا نوعيا بتحصلها على 64 مقعدا بالمقارنة مع حصيلة 2017، عندما فازت بـ 33 مقعدا.

وفي ذات السياق، وحسب النتائج التي أعلنها شرفي، تمكنت «حركة البناء الوطني»، من نيل 40 مقعدا، متبوعة بحزب «الحكم الراشد» و«صوت الشعب» بـ 3 مقاعد لكل واحد منها، ثم حزبي «العدالة والتنمية والحرية» و«العدالة والفجر الجديد» بمقعدين لكل واحد منهما، في حين، تمكن حزبا «الكرامة» و«جيل جديد» من نيل مقعد واحد لكل منهما.

وأكد شرفي قبول 2288 ملف ترشح لهذه الانتخابات، منها 1080 خاصة بـ 22 حزبا داخل الوطن و6 أحزاب ترشحت فقط في الخارج، في حين، بلغ عدد الملفات المقبولة من طرف القوائم المستقلة 2208 قائمة، مما أفضى إجمالا إلى ترشح 22552، منهم 12084 مستقل و10468 لدى الأحزاب.

وبخصوص الدعم الذي قدمته الدولة للمترشحين، كشف شرفي عن استفادة 5573 مترشح و1114 قائمة حرّة من دعم الدولة، بقيمة مالية تجاوزت 1.6 مليار دينار، حيث سبق للسلطة وأن أعلنت عن منح 30 مليون سنتيم لكل مترشح شاب في هذه الانتخابات، مؤكدا في ذات الوقت، وجود تجاوزات من قبل بعض المترشحين خلال الحملة الانتخابية، إلا أنها لم تؤثر سلبا على سير العملية الانتخابية، حسب قوله.

النتائج الأولية لتشريعيات 2021:

- «الأفلان» 105 مقعد
- الأحرار 78 مقعدا
- «حركة مجتمع السلم» 64 مقعدا
- «الأرندي» 57 مقعدا
- «جبهة المستقبل» 48 مقعدا
- «حركة البناء» 40 مقعدا
- «الحكم الراشد» 3 مقاعد
- «صوت الشعب» 3 مقاعد
- «العدالة والتنمية» مقعدان
- «الحرية والعدالة» مقعدان
- «الفجر الجديد» مقعدان
- «جبهة الجزائر الجديدة» مقعد
- «حزب الكرامة» مقعد
- «جيل جديد» مقعد
- «جبهة الجزائر الجديدة» مقعد

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

حسب الأرقام التي قدمها رئيس السلطة محمد شرفي

الأفالان يحافظ على الريادة بالبرلمان بـ105 مقعد وملامح حكومة ائتلافية في الأفق

الأحرار لأول مرة بـ105 مقعد وحمس بـ64 مقعدا

حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على ريادته في المجلس الشعبي الوطني كما أفرزته النتائج الرسمية التي أعلن عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، تحصل 105 مقعد فيما حلت حركة مجتمع السلم في المرتبة الثانية بـ64 مقعد كحزب والثالثة ككتلة بعد قوائم الأحرار الذين حلوا في المرتبة الثانية بـ72 مقعدا، وأفرزت الانتخابات بروزا قويا للأحزاب الجديدة التي تأسست قبل سنوات، حيث ظفرت جبهة المستقبل بـ48 مقعدا، تليها حركة البناء الوطني بـ40 مقعدا وهو ما يشير إلى تشكيل حكومة ائتلافية من هذه الأحزاب في قادم الأيام.

وبهذه النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية التي جرت 12 جوان الفارط، يتبين أن حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان أغلبية في البرلمان السابق قد حافظ على ريادته في الهيئة التشريعية لكن دون أغلبية التي كان عليها طيلة عهدتين تشريعيين واكتفى بـ105 مقعد بعدما كانت التقديرات الأولية تشير إلى حصول الحزب العتيد على 100 مقعد فقط. وحل لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية الأحرار في المرتبة الثانية بـ72 مقعدا، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون كتلة برلمانية معتبرة في التأثير على توجيه العمل التشريعي لا سيما وأن كتل الأحرار في الانتخابات التشريعية السابقة كانت لا تتعدى 20 مقعدا في أكثر الحالات. وعادت حركة مجتمع السلم بقوة إلى مبنى زيغوت يوسف بعدما تحصلت على 64 مقعدا وهو أكبر عدد من المقاعد التي تحصلت عليها الحركة منذ بداية مشاركتها في الانتخابات التشريعية منذ سنوات التسعينيات بقيادة مؤسسها الراحل محفوظ نحناح، كما عرفت هذه الانتخابات تراجع عدد مقاعد التجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يحصل على أي مقعد برلماني عن الدائرة الانتخابية للجزائر العاصمة.

كما أفرزت الانتخابات التشريعية الأولى التي تم تنظيمها بعد الحراك الشعبي والدستور الجديد وفي ظل قانون انتخابات جديد بروز تشكيلات سياسية جديدة تأسست قبل سنوات قليلة وفي مقدمتها جبهة المستقبل التي تحصلت على 48 مقعدا بعدما كانت تحوز على 12 مقعدا في البرلمان السابق التي تم حله في مارس الفارط من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حيث حلت جبهة المستقبل في المرتبة الخامسة بـ48 مقعدا يليها في المرتبة السادسة حركة البناء الوطني بـ40 مقعدا.

من جهة أخرى وحسب النتائج التي قدمتها السلطة الوطنية للانتخابات، حافظت الأحزاب التي تأسست قبل أشهر على ماء الوجه بحصولها على 3 مقاعد وهو حال جبهة الحكم الراشد وحزب صوت الشعب، تليهما جبهة التنمية والعدالة بمقعدين، مسجلة بذلك تراجعا، كما حاز حزب الحرية والعدالة على مقعدين وهو الأمر نفسه بالنسبة لحزب الفجر الجديد، فيما تحصل على مقعد واحد كل من الجزائر الجديدة وحزب الكرامة، فيما لم تحصل بقية الأحزاب السياسية المشاركة على أي مقعد، علما أن 38 تشكيلة سياسية شاركت في المعترك الانتخابي الثالث الذي يجري تحت رقابة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

محمد د.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أبرز إحاطتها بكل الضمانات من قبل المشرع.. طبي:

المراحل الأولى للتشريعيات أثبتت نجاعة أسس ضمان النزاهة

أكد الرئيس الأول للمحكمة العليا، عبد الرشيد طبي، أن المراحل الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت السبت الفارط "أثبتت مدى نجاعة الأسس التي وضعها المشرع الجزائري لضمان عملية انتخابية نزيهة".

س .ت

وتطرق الرئيس الأول للمحكمة العليا في مداخلة له عن بعد، خلال اجتماع القاهرة الخامس رفيع المستوى لرؤساء المحاكم الدستورية والمحاكم العليا والمجالس الدستورية الإفريقية، تمحورت حول موضوع "العدالة الانتخابية: شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها"، إلى الاستحقاقات التشريعية التي نظمتها الجزائر والتي أكد أن مراحلها الأولى "أثبتت مدى نجاعة القواعد والأسس التي تم سنها لضمان عملية انتخابية نزيهة".

وبعد أن أشار إلى أن هذه التشريعيات، التي تعتبر أول انتخابات تجري في ظل الدستور المعدل والقانون الجديد للانتخابات، خضعت لجملة من المبادئ المتمثلة في "الشفافية والنزاهة" و"تكافؤ الفرص" و"ضمان المنافسة السياسية الشريفة" وكذا "المناصفة بين الرجل والمرأة"، ذكر السيد طبي بكون الانتخابات النزيهة "مؤشرا هاما على التحول الديمقراطي للدول"، بصفتها "وسيلة الوصول للسلطة وآلية المشاركة السياسية". وفي معرض حديثه عن أهم الضمانات الدستورية والقانونية التي تم تدعميها بمقتضى التعديل الدستوري الأخير (دستور 2020) والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات (مارس 2021)، توقف الرئيس الأول للمحكمة العليا عند السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تعد "الضمانة الدستورية للعملية الانتخابية"، والتي تضطلع بمهمة التحضير لكافة أنواع الانتخابات وعمليات الاستفتاء وكذا تنظيمها، مع الإشراف على جميع المراحل التي يمر بها الاقتراع.

وتجسيدا لمبدأ الرقابة القضائية وحماية للعملية الانتخابية وضمانا لنزاهتها، لفت السيد طبي إلى أن قانون الانتخابات فتح المجال أمام القضاء الإداري لممارسة الرقابة على قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في انتخاب أعضاء المجالس الشعبية (الاستحقاقات التشريعية والمحلية)، في حال رفض الترشيحات، وذلك من خلال الطعن فيها أمام المحاكم الإدارية.

أما في مجال الرقابة الدستورية، فقد ذكر نفس المسؤول بأن القانون منح للمترشحين وللأحزاب المشاركة في هذه الاستحقاقات، الحق في الطعن في النتائج المؤقتة المحكمة الدستورية (المجلس الدستوري حاليا) وهي الهيئة التي أوكلت لها مهمة ضبط النتائج النهائية للانتخابات.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، رتب القانون عقوبات جزائية لضمان حماية العملية الانتخابية من كافة أشكال التلاعب والتزوير ومما يؤثر على سلامة ونتيجة الانتخابات أو يمس بإرادة الناخبين وتوجهاتهم.

وتصب كل هذه الضمانات المندرجة في إطار الرقابة الإدارية والتنظيمية والقضائية والدستورية، في خانة "تكريس مبادئ الديمقراطية والمساواة وتمكين المواطنين من المشاركة في تسيير شؤونهم والتعبير عن قناعاتهم وخياراتهم بكامل الحرية والاستقلالية"، يقول ذات المسؤول.

كما تأتي إحاطة العملية الانتخابية بهذه الضمانات "إدراكا من المشرع بحساسية العملية الانتخابية وأهميتها"، يتابع الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي ذكر بأن المبادئ الديمقراطية تقتضي أن الشعب هو مصدر كل سلطة، "حيث استوجب ذلك، يضيف السيد طبي، وضع إجراءات تضمن انتخابات حرة ونزيهة، قبل انطلاقها (من خلال التحضير لها وإعداد قوائم الناخبين والمترشحين)، وأثناء إجرائها (من خلال التصويت، الفرز وإعلان النتائج) وكذا بعد الانتهاء منها، بتكريس حق الطعن ومعالجة الشكاوى.

الوجه الآخر لتشريعيات 12 جوان:

نهاية الأغلبية البرلمانية..والأحرار يصنعون المفاجأة

■ تراجع "حلف" الأفلان والأرندي.. انتعاش الإسلاميين وصعود أحزاب جديدة

عاد الفوز في الانتخابات التشريعية لـ12 يونيو إلى حزب جبهة التحرير الوطني، فيما خلق الأحرار المفاجأة بتحولهم إلى ثاني قوة سياسية في البلاد، في سابقة هي الأولى بالجزائر.

س.س

فبإعلان السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، عن النتائج المؤقتة للتشريعيات، اتضحت الصورة بخصوص المجلس الشعبي الوطني في عهدته التشريعية التاسعة التي غابت عنها الأغلبية المطلقة، حيث حصد حزب جبهة التحرير الوطني 105 مقعد، متبوعا بالأحرار الذي فازوا بـ78 مقعدا.

وقد حملت نتائج التشريعيات (التي تظل مؤقتة إلى غاية إعلان المجلس الدستوري عن نتائجها النهائية) معطيات جديدة أفرزت إعادة ترتيب المشهد البرلماني.

فبعد أن كان حزب جبهة التحرير الوطني قد افتك في المجلس الشعبي الوطني السابق 161 مقعدا (من إجمالي 462 مقعد في المجلس)، تدنت حصته لتصبح 105مقعد، بعد خسارته للعديد من معاقله عبر الولايات، ما أدى إلى تقهقر حضوره هذه المرة.

فرغم تصدره لنتائج هذه التشريعيات، يرى الملاحظون فيما تحصل عليه الأفلان "خسارة سياسية"، بالنظر إلى تراجع تمثيله، غير أن حفاظه على المركز الأول في عدد المقاعد يمكن تفسيره بكونه كما يرى الملاحظون قد "استغل فرصة المقاطعين، في ظل توفر وعاء انتخابي تقليدي مهيكل، وثقافة متجذرة لدى مناضليه للانتخاب مهما كانت الهجمات عليه".

وعلاوة على ذلك، نجحت هذه التشكيلة السياسية في "تكييف نفسها مع المعطيات والتوجهات السياسية الجديدة محليا، بتغيير الوجوه القديمة وإبراز مترشحين جدد، وعلى وجه أخص، ممن لم يسبق لهم تبوؤ مسؤوليات سابقة في الحزب"، حسب نفس الملاحظين.

الأحرار..القوة الثانية لأول مرة

بدورهم، شكل الأحرار المفاجأة الحقيقية في هذه التشريعيات، بكسبهم الرهان وتحقيقهم لاستشرافات الكثير من المحللين السياسيين الذين كانوا قد تنبأوا باكتساحهم للمجلس الشعبي الوطني، بناء على تقدم عدد قوائم مترشحيهم على القوائم الحزبية.

وقد تحول الأحرار، بمقتضى الصندوق، إلى القوة السياسية الثانية في البلاد، بنصيب قدر بـ78 مقعدا. نتيجة ستفرز حتما تغيرا في ميزان القوى التقليدي، علما أن رئيس الجمهورية قد التزم بتمويل حملة المترشحين المستقلين الاقل من 40 سنة لابعاد المال الفاسد من العمل السياسي.

حمس تُضاعف والأرندي يتراجع

ومن جهتها، حافظت "حركة مجتمع السلم" على المركز الثالث، مثلما كان عليه الحال في التشريعيات السابقة (في إطار تحالف كانت قد عقدته مع حركة التغيير)، غير أن الجديد بالنسبة لها هو مضاعفة عدد المقاعد الذي تحصلت عليه، والذي قفز إلى 64 مقعدا بعد أن كان 34 مقعدا.

وبرصيد لم يتجاوز 57 مقعدا، أخفق "التجمع الوطني الديمقراطي" في حصد أكبر عدد من المقاعد أو حتى الحفاظ على ما حققه سابقا، بعد أن كان قد فاز بمائة مقعد قبل خمس سنوات.

ويتراجع هيمنة أحزاب لطالما وصفت بالغريمة، كانت تفتك في السابق الأغلبية البرلمانية، واكتفائها، هذه المرة، بتقاسم الحصة الأكبر من المقاعد مع الأحرار.

وسيمارس المجلس الشعبي الوطني مهامه التشريعية خلال عهدته البرلمانية الجديدة بتشكيلة مغايرة، تميزت ببروز أحزاب سياسية صاعدة، سيكون لها ثقلها في التشريع، وبالتالي في رسم السياسات الكبرى للحكومة، بعد فقدان حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لحيز لا يستهان به من رقعة التمثيل.

أحزاب "صاعدة" توسع انتشارها

وقد برزت إلى الواجهة أحزاب صاعدة، على غرار "حزب المستقبل" الذي حصد 48 مقعدا و"حركة البناء الوطني" التي دعمت حضورها في رواق التمثيل النيابي بأربعين مقعدا.

كما تم أيضا تسجيل حضور أحزاب معتمدة حديثا لقبة البرلمان، كصوت الشعب الذي افتك ثلاث مقاعد، فيما غابت أحزاب أخرى كتجمع أمل الجزائر.

في ظل دستور وقانون انتخابات جديدين

كما تكتسي الانتخابات التشريعية طابعا خاصا جعل منها موعدا انتخابيا مغايرا عن سابقيه، بعد تعهد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ومنذ وصوله إلى السلطة بضخ دماء ووجوه جديدة لخلق طبقة سياسية مختلفة.

ولعل أبرز دليل على نجاح هذا التوجه الجديد، إحصاء 78 نائبا حرا في المجلس الشعبي الوطني، ما يجعل من هذه الفئة القوة السياسية الثانية.

كما يبقى تراجع الأحزاب السياسية التقليدية، حسب المتتبعين، أحد أهم ما ميز نتائج هذه التشريعيات، غير أن ما تجدر الإشارة إليه أيضا هو "تمتع نواب هذه التشكيلات السياسية المصوت عليهم، اليوم، بالشرعية، وهذا خلافا لما كان متبعا سابقا بـ"الاعتماد على المال والمال الفاسد أو "الشكارة".

وعلاوة على كل ذلك، تم تنظيم هذه التشريعيات التي تمخض عنها الممثلون الجدد للشعب، في ظل إبعاد كلي عن الإدارة التي لم تعد لها علاقة لها بالانتخابات، بعد إسناد كل ما يتصل بالعملية الانتخابية إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الأمر الذي يعكس "الصورة الحقيقية للمشهد السياسي في الجزائر، بعد الحراك الشعبي الأصيل".

وقد نتج عن نمط الاقتراع الجديد حصد ولأول مرة قائمتين حزبيتين لكافة المقاعد في ولايتي الجلفة ومستغانم.كما أفضى هذا النمط إلى عدم تمكن أي قائمة من تجاوز عتبة 5 بالمائة من الأصوات بقسنطينة، ما أدى إلى توزيع المقاعد حسب النتائج المتحصل عليها.

محمد شرفي يعلن النتائج الأولية للتشريعيات:

"الأفلان" و"الأحرار" في الصدارة.. والإسلاميـون يعـودون !

- "حمس" الثالثة.. يليها "الأرندي"، "المستقبل" و«البناء"
- ست كتل برلمانية.. ورقم قياسي للأوراق الملغاة
- هذا البرلمان رسمت معالمه بكل حرية من الشعب
- 100 مليار سنتيم استفاد منها المترشحون الشباب

احتل حزب جبهة التحرير الوطني الريادة خلال الانتخابات التشريعية بمجموع 105 صوت، حسب رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي, خلال عرضه للنتائج الأولية لاستحقاق 12 جوان , لتليها القوائم المستقلة بـ 78 مقعد مشكلة عنصرا جديدا في الخريطة السياسية الجزائرية ثاني كتلة سياسية في البرلمان.

نبيل. ف

و في السياق , حصلت حركة مجتمع السلم على 64 مقعدا، أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فعلى 57 مقعدا، وحزب المستقبل 48 مقعدا، لتليها حركة البناء الوطني بـ 40 مقعدا, كما حصل حزب جبهة الحكم الراشد وحزب صوت الشعب على 3 مقاعد, أما حزب جبهة العدالة والتنمية وحزب الحرية والعدالة وحزب الفجر الجديد فعلى مقعدين , لتأتي بعدها أحزاب جبهة الجزائر الجديدة، حزب الكرامة وجيل جديد بمقعد واحد.

الجزائر ستتدعم بمكسب مؤسساتي جديد

وأكد محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن الجزائر ستتدعم بمكسب مؤسساتي جديد، متمثل في مجلس شعبي وطني يحوي العديد من الكفاءات, وقال "ديناميكية التغيير السلمي التي أطلقت يوم 22 فيفري 2019 ستتدعم من خلال مكسب مؤسساتي جديد يعتبر وكيلا من وكلاء سيادة الشعب، وهي الغرفة الأولى للبرلمان التي زكاها الشعب من خلال انتخابه على ممثليه هذا البرلمان, والذي رسمت معالمه بكل حرية وشفافية من قبل الشعب , ينتظر منه أن يسجل للتاريخ الحوكمة الجديدة للبلاد وفق مقاربة المصلحة الوطنية بكل تجانس مع التطلعات الحقيقية للناخبين الذين منحوهم كل ثقتهم" , وأضاف "برلماننا سيستفيد من مصداقية معلنة مبنية على أسس تركيبته المتميزة لأول مرة , مشكلا من معايير سمحت لظهور بوادر مجلس مشكل من أغلبية للشباب والنساء والجامعيين, ضف إلى ذلك من خلال تقييم أولى تطبيق نظام انتخابي جديد سمح بتعديل نمط التمثيل الشعبي في البرلمان , ما يتيح لنا دراسة العبرة الناجمة عنها, كما يمكن الإشارة إلى أن الدوائر الانتخابية لم تتمكن من الإحصاء عن قطب متقدم كولاية قسنطينة التي لم تتمكن بها أي قائمة أن تتعدى عتبة 5 في المائة، ما أدى لتقاسم المقاعد".

القانون العضوي للانتخابات قدم العديد من التحفيزات للمترشحين

وخلال الكلمة التي ألقاها شرفي للإعلان عن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية، أكد أن القانون العضوي للانتخابات قدم العديد من التحفيزات للمترشحين, وقال "القانون العضوي الجديد للانتخابات دعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودعم المرأة, القانون العضوي قدم تحفيزات للشباب في الدعم المالي، كما شكل تشديد المراقبة على المال الفاسد وشراء الذمم , كما شكلت لجنة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لمتابعة التجاوزات، وحرر المرأة في المشاركة بعيدا عن القيود التي كانت في الماضي، مع مراجعة المقاعد على مستوى المجلس الشعبي الوطني", وأفاد في السياق "لقد كان في الماضي القريب الناخب يصوت ولا يختار، واليوم بعد الحراك المبارك والقيم التي رسختها ديمقراطية الانتخابات وما جسده الدستور أصبح الناخب يصوت ويختار من يمثله بكل حرية, كما نسعى نحن باستمرار كسلطة وطنية مستقلة للانتخابات باستمرار على ضمان وشفافية الانتخابات, وصون صوت الناخب".

وفرنا كل الوسائل لإنجاح الاستحقاق

أكد محمد شرفي أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وفرت كل الوسائل لإنجاح الاستحقاق التشريعي، وقال "إن مضي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ترجم في التحضير المحكم وتوفير كافة الوسائل, فبعد استدعاء الهيئة الناخبة وضعنا تحت تصرف المترشحين كل الوثائق اللازمة داخل الوطن وخارجه، من أجل الحفاظ على حقوقهم واحترام آجال الترشح", وأضاف "الممارسة الديمقراطية تجسد وفق أن السيادة ملك للشعب، تمارس عبر ممثليه وفق انتخابات شفافة تسهر عليه السلطة المستقلة للانتخابات , تم دعوة جميع المشاركين للتوقيع على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية والتوجه للحملة الانتخابية الذي عرف قفزة نوعية في الخطاب الذي كان بعيدا عن الكراهية وأشياء من هذا القبيل, كما تم تسجيل بعض التجاوزات التي لم تؤثر على السير العام للعملية الانتخابية".

وكشف ذات المسؤول في ذات الصدد أن الجزائر الجديدة تمضي في بناء مؤسساتها بسواعد أبنائها البررة الذين يضعون لبنتها الثانية في مسار التغيير الذي اختاره الشعب على من يمثله في المجلس الشعبي الوطني.

البلاد

الأفلان يتصدر، الإسلاميون يتقدمون والأحرار يحققون المفاجأة

هذه تركيبة البرلمان الجديد..

■ غياب الأغلبية المطلقة و تراجع أحزاب السلطة

■ حمس تضاعف عدد مقاعدها وتحتل المركز الثالث

■ في سابقة.. الأحرار ثاني قوة سياسية في البلاد

بهاء الدين.م

تصدر حزب جبهة التحرير الوطني نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان الجاري. وفي حين أحرزت أحزاب التيار الإسلامي تقدما واضحا، حقق الأحرار، في سابقة جزائرية، المفاجأة بتحولهم إلى ثاني قوة سياسية في البلاد. وأعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، في ندوة صحفية نشطها أمس، تفاصيل النتائج الأولية حيث حل الأفلان في المرتبة الأولى ب105 مقاعد، متبوعا بالأحرار ب78 مقعدا وحركة مجتمع السلم ب64 مقعدا و التجمع الوطني الديمقراطي ب 57 مقعدا، كما تحصلت جبهة المستقبل على 48 مقعدا وحركة البناء على 40 مقعدا.

غياب الأغلبية المطلقة

بإعلان السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس الثلاثاء، عن النتائج المؤقتة للتشريعيات، اتضحت الصورة بخصوص المجلس الشعبي الوطني في عهدته التشريعية التاسعة التي غابت عنها الأغلبية المطلقة، حيث حصد حزب جبهة التحرير الوطني 105 مقعد، متبوعا بالأحرار الذي فازوا ب 78 مقعدا، لأول مرة في التاريخ البرلماني للبلاد. وحملت نتائج تشريعيات 12 جوان (التي تظل مؤقتة إلى غاية إعلان المجلس الدستوري عن نتائجها النهائية) معطيات جديدة أفرزت إعادة ترتيب المشهد البرلماني. فبعد أن كان حزب جبهة التحرير الوطني "العتيد" قد افتك في المجلس الشعبي الوطني السابق 161 مقعدا (من اجمالي 462 مقعد في المجلس)، تدنت حصته لتصبح 105 مقعدا، بعد خسارته للعديد من معاقله عبر الولايات، ما أدى إلى تقهقر حضوره هذه المرة. فرغم تصدره لنتائج هذه التشريعيات، يرى الملاحظون فيما تحصل عليه الأفلان "خسارة سياسية"، بالنظر إلى تراجع تمثيله، غير أن حفاظه على المركز الأول في عدد المقاعد يمكن تفسيره بكونه ◻ كما يرى الملاحظون ◻ قد "استغل فرصة المقاطعين، في ظل توفر وعاء انتخابي تقليدي مهيكل، وثقافة متجذرة لدى مناضليه للانتخاب مهما كانت الهجمات عليه". وعلاوة على ذلك، نجحت هذه التشكيلة السياسية في "تكييف نفسها مع المعطيات والتوجهات السياسية الجديدة محليا، بتغيير الوجوه القديمة وإبراز مترشحين جدد، و على وجه أخص، ممن لم يسبق لهم تبوؤ مسؤوليات سابقة في الحزب"، حسب الملاحظين.

النتائج تقصم "ظهر" الأرندي في معاقله التقليدية

ثاني قوة سياسية

بدورهم، شكل الأحرار المفاجأة الحقيقية في هذه التشريعيات، بكسبهم الرهان و تحقيقهم لاستشرافات الكثير من المحللين السياسيين الذين كانوا قد تنبأوا باكتساحهم للمجلس الشعبي الوطني، بناء على تقدم عدد قوائم مترشحيهم على القوائم الحزبية. فقد تحول الأحرار، بمقتضى الصندوق، إلى القوة السياسية الثانية في البلاد، بنصيب قدر ب 78 مقعدا. نتيجة ستفرز حتما تغيرا في ميزان القوى التقليدي. مع العلم ان رئيس الجمهورية التزم بتمويل حملة المترشحين المستقلين الاقل من 40 سنة لإبعاد المال الفاسد عن العمل السياسي.

التشريعيات تبرز إلى الواجهة أحزابا صاعدة بتشكيلات شبانية

حمس تضاعف حصتها

من جهتها، حافظت "حركة مجتمع السلم" على المركز الثالث، مثلما كان عليه الحال في التشريعيات السابقة (في إطار تحالف كانت قد عقدته مع حركة التغيير)، غير أن الجديد بالنسبة لها هو مضاعفة عدد المقاعد الذي تحصلت عليه، و الذي قفز إلى 64 مقعدا بعد أن كان 34 مقعدا. و كان رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، قد أكد أن حركة حمس ستضاعف مواقعها، مؤكدا أن بناء مؤسسات قوية لن يكون دون أحزاب قوية ومهيكلة وذات امتداد شعبي. وبرصيد لم يتجاوز 57 مقعدا، أخفق "التجمع الوطني الديمقراطي" في حصد أكبر عدد من المقاعد أو حتى الحفاظ على ما حققه سابقا، بعد أن كان قد فاز بمائة مقعد قبل خمس سنوات.

"جبهة العدالة و التنمية" تحت الصدمة في عدة ولايات

أحزاب صاعدة

وبتراجع هيمنة أحزاب لطالما وصفت بالغريمة، كانت تفتك، في السابق، الأغلبية البرلمانية، واكتفائها، هذه المرة، بتقاسم الحصة الأكبر من المقاعد مع الأحرار. وسيمارس المجلس الشعبي الوطني مهامه التشريعية خلال عهدته البرلمانية الجديدة بتشكيلة مغايرة، تميزت ببروز أحزاب سياسية صاعدة، سيكون لها ثقلها في التشريع، و بالتالي في رسم السياسات الكبرى للحكومة، بعد فقدان حزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي لحيز لا يستهان به من رقعة التمثيل. فقد برزت إلى الواجهة أحزاب صاعدة، على غرار "حزب المستقبل" الذي حصد 48 مقعدا و«حركة البناء الوطني" التي دعمت حضورها في رواق التمثيل النيابي بأربعين مقعدا. كما تم أيضا تسجيل حضور أحزاب معتمدة حديثا لقبة البرلمان، كصوت الشعب الذي افتك ثلاث مقاعد، فيما غابت أحزاب أخرى كتجمع أمل الجزائر.

رئاسة المجلس الشعبي الوطني تفصلها معركة التحالفات

تراجع أحزاب السلطة

تكتسي الانتخابات التشريعية التي نظمتها الجزائر مؤخرا، طابعا خاصا، جعل منها موعدا انتخابيا مغايرا عن سابقيه، بعد تعهد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، و منذ وصوله الى السلطة، بضخ دماء ووجوه جديدة لخلق طبقة سياسية مختلفة. ولعل أبرز دليل على نجاح هذا التوجه الجديد، إحصاء 78 نائبا حرا في المجلس الشعبي الوطني، ما يجعل من هذه الفئة القوة السياسية الثانية. كما يبقى تراجع الأحزاب السياسية التقليدية، حسب المتتبعين، أحد أهم ما ميز نتائج هذه التشريعيات، غير أن ما تجدر الإشارة إليه أيضا هو "تمتع نواب هذه التشكيلات السياسية المصوت عليهم، اليوم، بالشرعية، و هذا خلافا لما كان متبعا سابقا بـ«الاعتماد على المال والمال الفاسد أو الشكارة". وعلاوة على كل ذلك، تم تنظيم هذه التشريعيات التي تمخض عنها الممثلون الجدد للشعب، في ظل إبعاد كلي عن الإدارة التي لم تعد لها علاقة لها بالانتخابات، بعد إسناد كل ما يتصل بالعملية الانتخابية إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الامر الذي يعكس "الصورة الحقيقية".

الجمهورية

محمد شرفي : تسجيل 156 حادثة خلال يوم الاقتراع وتم توجيه 41 إحالة على النواب العامين

مكتب العاصمة: كهينة حارش

كشف، محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ندوة صحفية نشطها على هامش اعلان النتائج الأولية للانتخابات، عن تسجيل 156 حادثة وقعت خلال يوم الانتخابات تتعلّق بتسريب القسيمات وتوزيعها خارج مراكز الاقتراع، أو حشو الصناديق وتصويرها وكذا كل ما يتعلّق بالمساس بسلامة الاقتراع، مؤكدا، أن عدد الاحالات بلغت 41 إحالة تم توجيهها على النواب العامون، متوعدا، « الفاشلون وغير القادرين على المنافسة الساسية والذين عكّروا الجو العام الانتخابي» باجراءات ردعية ، معتبرا، أن « الديمقراطية مكسب عظيم وسنحارب كل من يريد المساس به».

وفي رده على سؤال آخر متعلّق بالتشكيلة الجديدة للمجلس الشعب الوطني، كشف، شرفي عن تواجد 373 رجل أي ما يعادل 91.65 بالمائة مقابل 34 إمرأة وهو ما يعادل 8.35 بالمائة مبرزا، أن 140 عضو جديد في المجلس الشعبي الوطني المنتخب لديهم أقل من 40 سنة أي ما يعادل 34.14 بالمائة في حين بلغ عدد الأعضاء الذين لديهم أكثر من 40 سنة 267 أي بنسبة 65 بالمائة. في حين هناك 305 من النواب لديهم مستوى جامعي أي ما يعادل 47.94 بالمائة مقابل 25 بالمائة لديهم مستوى أقل من جامعي. من جهة أخرى، بالنسبة للنسب الضعيفة المسجلة في منطقة القبائل، أكّد، السيد شرفي أنه لا يريد الدخول في مثل هذه النقاشات وأن هيئته مطالبة بتسجيل النتائج وإعطاء نسب الناجحين أما المسائل الأخرى والمتعلّقة بعدم المشاركة والامتناع وصفها السيد شرفي بـ « الأمر الطبيعي ومعروف عالميا شريطة إحترام الرأي العام»، مشددا، « كل واحد مسؤول على رأيه وضميره». كما، اعتبر ذات المسؤول أن خروج أخبار حول نجاح قوائم بعض الأحزاب في بعض الولايات جاء نتيجة طابع النمط الانتخابي المختار، والذي يؤكد تعرف اللجان الولائية للسلطة عن النتائج قبل الرئيس وباعتبار أن ممثلي هؤلاء الأحزاب وكذا الأحرار كانوا شركاء في العملية فإن « هذا يخدم روح الثقافة التي تريد السلطة بثها في وسط الشعب. مضيفا أن آخر محضر تسلّمه رئيس السلطة المستقلة للانتخابات مباشرة بعد دخوله للندوة الصحفية، مبرزا، أنه لم يكن هناك أي تعطيل مرجعا ذلك لعبقرية إطارات السلطة باعتبار أنه لأول مرة تم معالجة هذا الكم الهائل من القوائم والكم الهائل من الترشيحات، معتبرا، إياه «مكسب من المكاسب التي ينبغي تثمينها»، مضيفا، « نريد الارتقاء بالنقاش الديمقراطي مما يسهل بناء المؤسسات» ، مشددا، « اليوم لدينا رئيس حلال وبرلمان حلال ودستور حلال».

شرفي في ندوة صحفية:

إبراز معالم الغرفة السفلى للبرلمان

مكتب العاصمة: فاطمة عاشوري - كهينة حارش

شدد امس «محمد شرفي « رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على بروز عنصر جديد يمثل ثاني كتلة في البرلمان وهي الاحرار الممثلين للقوائم المستقلة التي حصدت أكثر من 78 مقعدا وذلك لأول مرة.

لتتغير بذلك التركيبة المعتادة للغرفة السفلى للبرلمان في سابع برلمان جزائري أراد منه رئيس الجمهورية اول برلمان ديمقراطي ينتخب فيه الشعب الجزائري بكل حرية وشفافية بعيدا عن تغول المال الفاسد في اول انتخابات نيابية مبكرة في تاريخ الجزائر. هذا وأبرز شرفي خلال الندوة الصحافية بإعلان النتائج المؤقتة لتشريعيات 12 جوان. وأكد شرفي على المكسب المؤسساتي الجديد وهو الغرفة السفلى للبرلمان وهو البرلمان الذي رسمت معالمه بكل حرية وشفافية سلطة الشعب.

وينتظر منه – بحسب شرفي – حوكمة جديدة للبلاد، قبل أن يواصل «برلمان استقي من ثقة معلنة إيجابية مبنية على أسس تركيبته المتميزة والتي قال إنها ولأول مرة شكلت من معايير جماعية وفردية سمحت بظهور بوادر مجلس شعبي وطني مشكل من أغلبية من الشباب والنساء والجامعيين –يضيف شرفي . وركز المتحدث على الإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية في المجال السياسي بمراجعة القانون العضوي للانتخابات تجسيدا لبرنامجه الانتخابي ومسعى لبناء الجزائر الجديدة، ما جعل الناخب الجزائري اليوم يصوت ويختار فعلا بأريحية بكل حرية بعد أن كان في الماضي القريب يصوت ولايختار وهو من ثمار الحراك الشعبي المبارك – في تنويه من شرفي وفق مقاربة المصلحة الوطنية والحوكمة الجديدة ايضا يوضح شرفي.

كما وقف شرفي على بعض المعوقات بعد اعتماد نظام انتخابي جديد لم يقف –حسبه – حجر عثرة أمام السلطة بالرغم أنه استلزم دراسة معمقة ببعض الدوائر الكبرى التي لم تتمكن من تحقيق عتبة 5٪ على غرار ولاية قسنطينة مثلا. وصرح شرفي أن قرار رئيس الجمهورية بحل البرلمان واجراء انتخابات مسبقة سمح بتمثيل أكبر للشباب، بعد أن مكنهم من ولوج الحياة السياسية بتمويل حملاتهم الانتخابية وبعد ابعاد المال الفاسد واستحداث لجنة لمراقبة تمويل الحملة الانتخابية. وفي ذات الصدد أفصح عن رصد اكثر من 100 مليار و671 ألف و900 دج لدعم من الدولة استفاد منها زهاء 5573 مترشح و1114 قائمة مستقلة وذلك بعد إيداع 2433 ملف منهم 1189 من قبل الاحزاب السياسية و 1244 بالنسبة للقوائم المستقلة إلى غاية 28 أفريل الماضي.

في حين تم قبول 2288 ملف ترشح منهم 1080 ل 22 حزب داخل الوطن و6 أحزاب في الخارج و1088 قائمة حرة. وخلص شرفي إلى التركيز على دور السلطة كاول ضامن للعملية الانتخابية وأمانة صوت الشعب وضامن مصداقية مؤسساتها. مسترسلا مضي السلطة قدما في الإحاطة بالانتخابات و توفير الموارد البشرية والمادية وتوفير المناخ الملائم لهذا الاستحقاق بمجرد استدعاء الهيئة الناخبة بتوفير ايضا استمارات الترشح هنا وفي الخارج والإجابة القانونية لإيداع ملفات الترشح.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LÉGISLATIVES

L'ÉDITO

L'Algérie de la représentativité

Les urnes décideront de la reconfiguration du paysage politique. En attendant évidemment la proclamation officielle des résultats par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections et la validation par le Conseil constitutionnel, la tendance lourde indique clairement que l'on se dirige droit vers une coalition présidentielle. Ce scénario se base sur les premières indications fondées sur une répartition équilibrée des sièges entre les partis et les candidats indépendants en course aux législatives. Objectivement, aucune majorité ne se dégage clairement du scrutin dont, le moins que l'on puisse dire, est que la voix des électeurs a été scrupuleusement observée. Le taux de participation jugé réel par tous les observateurs a enterré le fléau ravageur de la fraude, pour consacrer la rupture avec l'autocratie et la confiscation de la volonté populaire. La réalité électorale traduit l'avènement de l'Algérie de la représentativité réelle qui ne saurait se satisfaire des désidératas et du marchandage d'où qu'ils viennent. Ce comportement proche de l'infantilisme politique, oscillant entre la participation aux différents gouvernements et le reniement des engagements pris lors de la rencontre de l'opposition de Mazafran, est conforté par le non-respect de la charte de l'éthique des pratiques électorales, signée par tous les partis et les candidats indépendants. «Les déclarations et communiqués émanant de certains partis sont sans fondement, attentatoires à l'engagement de l'Anie et à son intégrité reconnue à l'intérieur et à l'extérieur», a souligné l'Autorité, dénonçant les allégations portant atteinte aux valeurs de l'Etat et véhiculant un appel fallacieux destiné à semer l'anarchie et le doute. Forte d'une crédibilité confirmée par la réussite de la présidentielle et d'un référendum sur la Constitution, l'Anie jouit d'une confiance exprimée par beaucoup de candidats respectueux des valeurs démocratiques. A l'épreuve des législatives, marquées par l'engagement du président de la République de garantir la régularité du scrutin, l'Anie sortira assurément grandie de cette nouvelle expérience pour entamer les prochaines échéances électorales.

■ Horizons

LE PARTI DU FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE (FLN) est arrivé en tête des élections législatives du 12 juin avec 105 sièges remportés sur les 407 que compte l'Assemblée nationale populaire, selon les résultats préliminaires annoncés, hier, par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi. Le FLN est suivi par les indépendants avec 78 sièges, le MSP avec 64 sièges, le RND avec 57 sièges, le Front El-Moustakbel avec 48 sièges et le Mouvement El-Bina avec 40 sièges.

Photo : Fouad S.

Le retour gagnant du FLN

«Les contours de cette Chambre basse ont été dessinés en toute liberté et transparence par le peuple souverain», a affirmé Charfi lors de sa conférence de presse organisée, hier, au CIC. Il s'est félicité d'entrée de la réussite du suffrage qui a abouti, selon lui, à une Assemblée devant inscrire le pays dans un nouveau mode de gouvernance. «La nouvelle APN sera pour la première fois constituée d'une nouvelle majorité représentée par des femmes, des jeunes et des universitaires», a-t-il souligné. Et d'ajouter : «Dans un passé récent, l'électeur votait mais ne choisissait pas. Aujourd'hui après le hirak du 22 février, l'élection présidentielle et le référendum sur la Constitution, il vote et choisit en toute liberté.»

«UNE ASSEMBLÉE HALAL»

Revenant à la campagne électorale, Charfi affirme qu'elle a été ponctuée par un saut qualitatif en termes de discours, et ce, malgré quelques petits dépassements qui n'ont pas impacté son déroulement.

Concernant les résultats des élections législatives, il a précisé que l'Anie a accompli un exploit en proclamant les résultats 72 heures après la fermeture des bureaux de vote, et ce, malgré les difficultés engendrées par le nouveau mode de scrutin. Il a indiqué que plus 113.100 contrôleurs et représentants des candidats ont assisté au dépouillement. «C'est là une preuve supplémentaire de la transparence de l'opération», a-t-il soutenu. Quant aux gagnants du scrutin, Charfi a confirmé la victoire du FLN avec 105 sièges. Il est suivi par les listes indépendantes ayant arraché 78 sièges. Arrivent ensuite le MSP (64 sièges), le RND (57 sièges), le Front El Moustakbal (48 sièges), le Parti El Binaa (40 sièges), le Parti de la bonne gouvernance (3), Parti voix du peuple (3), le FJD (2), El Fadjr El Djadid (2), le Front de l'Algérie nouvelle (1), siège El Karama (1) et Jil Jadid (1). En tout, 13 partis et des indépendants meubleront la nouvelle Assemblée qui verra la présence de 34 femmes députés. En réponse aux questions des journalistes, Charfi a insisté sur la transparence de l'élection ayant abouti, selon lui, à «une APN halal». Quant aux litiges procéduraux dénoncés, le président de l'Anie a indiqué qu'ils seront tranchés par le Conseil constitutionnel. Il n'a, cependant, pas manqué de relever des actes impardonnables, dont le bourrage de quelques urnes et le jet des bulletins. Des faits qui «seront traités par la justice avec toute la rigueur nécessaire». Le suffrage exprimé est de l'ordre de 5.625.324 votants sur un total de 24.425.187 inscrits. Le taux de participation est de 23,03%, a fait savoir Charfi, avant de féliciter les candidats et le peuple pour «cette énième victoire démocratique».

■ Karima Alloun

● «Pas de retard dans la proclamation des résultats»

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections a tenu à préciser aux journalistes que la proclamation des résultats n'a accusé aucun retard, rappelant que la loi accorde un délai de 96 heures. Il a estimé qu'il faudra entamer un débat avec le nouveau gouvernement pour revoir quelques failles relevées dans la loi électorale.

■ K. A.

● «L'Assemblée n'a pas été élue par le cabinet noir»

La nouvelle Assemblée populaire a été élue par le peuple et non par le cabinet noir, a déclaré Mohamed Charfi. Selon lui, il ne faut pas minimiser les réalisations, affirmant que le rétablissement de la confiance prend du temps.

■ K. A.

● «La diaspora a peu voté»

Le président de l'Anie a justifié le faible taux (4,4%) de participation de la communauté algérienne établie à l'étranger par le fait que le scrutin s'est déroulé un week-end et dans des conditions sanitaires exceptionnelles. Il a rappelé que le taux de participation est lié au rétablissement de la confiance entre les gouvernants et les gouvernés.

■ K. A.

Ph : Fouad S.

RÉPARTITION DES SIÈGES DANS LA NOUVELLE APN

- FLN : 105 sièges
- Indépendants : 78 sièges
- RND : 57 sièges
- MSP : 64 sièges
- Front El Moustakbel : 48 sièges
- Mouvement El Bina : 40 sièges
- Parti voix du peuple : 3 sièges
- Front de la bonne gouvernance : 3 sièges
- Parti de la justice et le développement : 2 sièges
- Parti El Fadjr El djadid : 2 sièges
- Front de l'Algérie nouvelle : 1 siège
- Parti El Karama : 1 siège
- Parti Jil Jadid : 1 siège

Des recours à la pelle

Plusieurs partis politiques ont commencé à déposer des recours au niveau de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). Tous, ou presque en rapport avec le décompte des voix dans le cadre du dépouillement et de l'élaboration des procès-verbaux. Premier en lice, le Mouvement El Bina compte en introduire plusieurs. «Des erreurs ont été constatées lors du décompte des voix», révèle Salah Houcine, responsable de la communication du parti, précisant que dans certaines régions, comme Béchar, le parti est sorti premier lors d'un premier décompte, mais s'est retrouvé en 4e position lors du second comptage. «Ce n'est pas logique», estime-t-il. Selon lui, l'encadrement et les représentants de l'Anie dans les bureaux de vote n'ont pas compris la loi. «Ils ne savent pas faire le deuxième décompte, ce qui a chamboulé la situation», juge-t-il. Le Rassemblement national démocratique compte, à son tour, déposer deux recours, l'un à Ouargla et l'autre à Bejaïa. Le parti remet en cause l'établissement des PV. «Nous contestons les résultats préliminaires dans ces deux wilayas», explique son chargé de communication, Safi Arabi.

De son côté, le Mouvement de la société pour la paix compte tout autant faire des recours pour récupérer des sièges, notamment dans des circonscriptions où les observateurs n'ont pas été autorisés à accéder dans les bureaux de vote. «Un recours aussi a été déposé au sujet de PV mal élaborés», explique Ahmed Chérifi, membre de la direction du parti, précisant que «nous avons 48 heures pour élaborer nos recours à partir de la date de l'annonce».

«Nous ne pouvons pas tolérer des anomalies non conformes à la loi et qui doivent impérativement disparaître pour permettre à l'élection d'être transparente et crédible», fait-il remarquer. Djamel Benziadi, président du Parti de la liberté et de la justice, remet lui aussi en cause l'opération de décompte dans la wilaya de Constantine. «Après l'annonce des résultats, nous élaborerons nos recours que nous adresserons à l'Anie pour corriger des situations intolérables», fait-il remarquer. Idem pour le Parti El Karama.

«Nous allons déposer des recours dans plusieurs wilayas, à l'instar de Tizi Ouzou, Skikda et Djelfa, à propos d'innombrables anomalies», lance son président, Ahmed Daoui, soutenant que «nous sommes en train de constituer, pour ce faire, les dossiers inhérents à ces anomalies avec preuves à l'appui». Lamine Osmane, président de Sawt Echaâb, compte, de son côté, remettre en cause des situations «intenables» en introduisant plusieurs recours, mais attend de connaître d'abord les résultats préliminaires des élections.

■ Fatma-Zohra Hakem

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

LES PREMIERS GAGNANTS DES LÉGISLATIVES

Le FLN, le MSP et les indépendants raflent la mise

Mohamed Charfi président de l'Autorité nationale de la surveillance des élections a indiqué hier lors de la conférence de presse au CIC que le FLN, le MSP, les indépendants et le Front El Moustakbal sont les partis qui ont eu le plus grand nombre de sièges parlementaires.

PAR FAYÇAL ABDELGHANI

Ph : Kh. R. Negab

En effet, le FLN a obtenu 105 sièges, 78 sièges pour les indépendants, 64 sièges pour le MSP et 48 sièges pour le front El Moustakbal. Ainsi, la surprise créée par les indépendants en se situant en deuxième position renseigne sur la nouvelle force politique qui devra siéger au Parlement.

L'arrivée de MSP n'est pas une nouveauté attendu que le parti de Makri misait sur une majorité de sièges mais il devra se contenter de la troisième position seulement. Répondant à une question sur la faiblesse du taux de participation, Charfi a répondu : "*Je ne veux pas m'impliquer sur qui qui vote ou qui ne vote pas. Je suis qualifié pour donner des résultats. Chacun est libre de choisir sa voie. Pour celui qui veut imposer son opinion sur les élections, ce n'est pas démocratique*". La sortie visible et transparente des noms des gagnants de la liste électorale est vue comme transparent. Il faudra attendre le dernier P.-V pour annoncer les résultats officiellement. Ces P.-V ont aidé beaucoup le travail des dépouillements après 72 heures. Mohamed Charfi n'a pas cessé de louer les vertus du nouveau Parlement qu'il considère comme un saut qualitatif. Interrogé sur la fraude, le président de l'Anie a révélé que "*les dépassements au nombre de 156 durant le déroulement du scrutin ont été sanctionnés car les fuites de noms, des tentatives de fraude. Le parquet général a enregistré 41 délits et devra poursuivre les auteurs en justice pour ces méfaits*". *doit correspondre aux attentes citoyennes. Pour la première fois, de nouvelles normes édictées ont permis l'émergence en force de jeunes et de femmes. Il a avoué que la bataille n'était pas de tout repos pour un scrutin. Certaines circonscriptions électorales n'ont pas observé plus de 5 % des voix exprimées à l'exemple de Constantine qui n'a vu aucune liste majoritaire. Djelfa et Mostaganem ont permis l'émergence d'une seule liste majoritaire*", assurait-il.

F. A.

De nouvelles révèlations

Pour Mohamed Charfi "*le contrôle du financement a permis de lutter contre tout ce qui est douteux et l'achat des voix*". La nouvelle loi électorale a consacré 8 sièges pour la diaspora, ce qui est nouveau. Avant l'électeur votait sans élire, mais maintenant après le hirak, l'électeur choisit librement ses représentants. L'Anie a mis à la disposition des futurs candidats tous les moyens pour les dossiers. 10.700 dossiers. 2.433 dossiers, 1.198 des partis 2.288 dossiers acceptés dont 1.400 partis. L'ensemble des participants a été invités à signer la charte de l'éthique sur les élections. Quelques dépassements n'ont pas eu l'impact pour la campagne du 20 au 29 mai dernier. Ainsi il y a eu 16.393 meetings dont 5.554 partis et 5.889 listes indépendantes avec respect des mesures protocolaires anti-Covid-19. 12.700 dossiers de candidatures et 9 millions de P.-V. Le financement de l'État a été de 1.671 milliards de dinars pour les jeunes candidats indépendants. Pour la couverture médiatique touchant le jour du scrutin, il y a eu 2.022 journalistes qui ont couvert l'événement électoral dont 87 supports médiatiques locaux entre journaux, radios et TV. Pour ce qui des médias étrangers 55 journalistes étrangers agréés.

F. A.

Résultats préliminaires des élections législatives 2021 :

PARTIS	Nbe DE DÉPUTÉS
FLN	105
INDÉPENDANTS	78
MSP	64
RND	57
EL MOUSTAKBAL	48
EL-BINAA	40
BONNE GOUVERNANCE	03
VOIX DU PEUPLE.	03
EN-ADALA.	02
EL-FADJR EL-DJADID.	02
FRONT DE LIBERTÉ	02
DJIL DJADID	01
F. DE L'ALGÉRIE NOUVELLE	01
EL- KARAMA	01

L'EXPRESSION dz.com Le Quotidien

RÉSULTATS PROVISOIRES DES LÉGISLATIVES

Charfi révèle « les secrets » de l'urne

CONTRAIREMENT aux affirmations des partis politiques et autres représentants de candidats, les résultats qui sont officiels, mais qui ne sont pas encore définitifs, démentent la configuration présentée au sein de la future APN.

MOHAMED OUANEZAR

La nouvelle configuration de la future Assemblée populaire nationale ne ressemblera à aucune autre législature.

À l'issue du point de presse du président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), il ressort une nouvelle configuration politique où le FLN maintient son emprise sur la chambre basse, mais avec une majorité qui ne lui permettra pas de siéger seul. En première position, le FLN avec une majorité relative, a obtenu 105 sièges.

Il est talonné par les listes indépendantes qui ont raflé 78 sièges, qui ne leur permettraient pas non plus d'imposer leurs visions et programmes.

Le parti de Makri du MSP, se positionne en tant que troisième force politique au sein de l'Assemblée populaire nationale, et par ricochet au sein du paysage politique national avec 64 sièges.

Vient ensuite en quatrième position, l'ancien parti de l'alliance présidentielle, le RND qui a réussi à glaner 57 sièges, alors que le parti de Abdelaziz Belaïd, El Moustakbel a réussi à se positionner en tant que cinquième force politique sur l'échiquier politique national, avec 48 sièges raflés à l'issue de ces joutes électorales. Une percée extraordinaire pour ce parti jeune dans le décor politique national.

Mohamed Charfi, président de l'Anie

Le parti islamiste du sulfureux Bengrina a réussi, lui aussi, à glaner 40 sièges à l'issue d'une campagne électorale singulière, marquée par un excès de zèle chez ce leader politique polémiste.

L'autre percée politique est celle du parti de Hokm Errachid et celui de Osmani « Saout Echaâb », qui ont réussi à décrocher trois sièges chacun. El Adala wa tanmia, Adal wel houria et El Fadjr El jadid, El Djazair el djadida ont eux aussi réussi à décrocher deux sièges chacun. Jil Jadid et El Karama ont décroché un siège chacun. Contrairement aux affirmations des partis politiques et autres représentants de candidats, les résultats qui sont officiels, mais qui ne sont pas encore définitifs, démentent la configuration présentée au sein de la future APN. Aussi, ce n'est pas ce retour à la case départ comme annoncée, mais ce n'est pas non plus ce qui était espéré par les forces vives de la nation, bien que l'abstention ait été pour beaucoup dans ce qui s'est passé. Aujourd'hui, tous les espoirs reposent sur les indépendants et les partis qui pourront placer l'intérêt de la nation avant les calculs restreints et éphémères de leurs formations respectives. Plus que jamais, l'Algérie a besoin de tous ses enfants et de la conjugaison de tous les efforts afin de sortir de ce sombre tunnel.

O.M.

RÉPARTITION DES SIÈGES DANS LA NOUVELLE ASSEMBLÉE POPULAIRE NATIONALE

Le nombre d'électeurs inscrits à travers le territoire national : **23 522 322**

Le nombre d'électeurs inscrits à l'étranger : **902 865**

Un total de **5 625 324** électeurs ont voté

Le nombre des suffrages exprimés est de **4 602 365**

Le nombre des bulletins nuls est de **1 016 220**

RÉPARTITION DES SIÈGES

- FLN :	105 sièges
- Indépendants	78 sièges
- RND :	57 sièges
- MSP :	64 sièges
- Front El Moustakbel	48 sièges
- Mouvement El Bina	40 sièges
- Parti Voix du peuple	03 sièges
- Front de la bonne gouvernance	03 sièges
- Parti du Front pour la justice et le développement	02 sièges
-Front de l'Algérie nouvelle	01 siège
- Parti El Karama	01 siège
- Parti Jil Jadid	01 siège.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Législatives

Le FLN rafle 105 sièges, les indépendants 78 et le HMS 64

R. N.

Le parti du Front de libération nationale (FLN) est arrivé en tête des élections législatives du 12 juin avec 105 sièges remportés sur les 407 que compte l'Assemblée nationale populaire, selon les résultats préliminaires annoncés hier mardi par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi. Les listes indépendantes arrivent en seconde positions avec 78 sièges, alors que le MSP arrive en troisième position avec 64 sièges. Le RND a lui raflé 57 sièges. En cinquième position le parti TAJ a remporté 57 sièges, suivi du front El Moustakbel avec 48 sièges et enfin le mouvement El Bina a décroché 40 sièges. D'autres formations ayant pris part à ces joutes électorales ont obtenu entre 3 et 1 siège.

Selon M.Charfi, qui a animé une conférence de presse au Centre international des conférences (CIC) Abdelatif Rahal 5.625.324 électeurs ont voté lors des législatives et le nombre des suffrages exprimés était de 4.602.365 et celui des bulletins nuls était de 1.016.220.

A signaler qu'avant de communiquer les résultats des élections législatives Mohamed Charfi a tenu à apporter des précisions concernant l'horaire de la tenue de sa conférence de presse annoncée pour « 15 heures » et qui a commencé près de trois heures après. Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections que les résultats ne pouvaient être annoncés avant la réception des PV de l'ensemble des wilayas. Et que celui de la wilaya d'Oran lui est parvenu juste avant son entrée dans la salle du CIC Abdelatif Rahal. Ajoutant que la conférence de presse était annoncée « à partir de 15 heures ».

Répartition des sièges dans la nouvelle APN

Partis et indépendants :	Nombre de sièges:
- FLN :	105
- Indépendants :	78
- RND :	57
- MSP :	64
- Front El moustakbal :	48
- Mouvement El Binaa :	40
- Parti voix du peuple :	03
- Front de la bonne gouvernance :	03
- Parti de la Justice et le développement :	02
- Parti El Fadjr El djadid :	02
- Front de l'Algérie nouvelle :	01
- Parti El Karama :	01
- Parti Jil Jadid :	01

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'information

COMMENTAIRE

RESPONSABILITÉ ET ENGAGEMENT

On peut épiloguer longtemps sur les résultats de ces législatives qui se sont singularisées par une richesse et une diversité dans la composante des listes dans un scrutin qui fut marqué par la régularité et la transparence avec une organisation parfaite. Aucun incident majeur du moins n'a été signalé, si ce n'est l'affichage sauvage mené par quelques candidats peu scrupuleux. La société civile doit en revanche s'interroger sur sa passivité et son manque d'engagement pour influer sur le cours des événements et faire valoir son choix.

Effectivement, le sens des responsabilités et l'esprit d'engagement ont fait défaut si l'on se réfère au taux d'abstention enregistré, favorisant l'émergence de prétendants dont l'ancrage dans le paysage politique reste superficiel. La nature a horreur du vide comme dit l'adage. Des enseignements sont sans doute à tirer de ces échéances si l'on veut réellement s'inscrire dans l'option de cette Algérie nouvelle et prendre part à ce processus de renouveau national. Changer, c'est agir et prendre part surtout à toutes ces opérations de changement de la vie publique et du mode de gouvernance pour soutenir l'action du Président de la République dont la volonté politique n'est plus à démontrer. Il s'agit de faire valoir la notion de citoyenneté et jeter les fondements de cette Algérie nouvelle forte par l'implication de son élite et puissante par la créativité de ses compétences. L'appel est lancé pour une mobilisation massive de toutes les composantes de la société pour se rattraper dans les prochains rendez-vous, notamment lors du renouvellement des structures de base et de s'investir pleinement pour la matérialisation de cette approche nationale reposant sur l'effort de tous les Algériens, sans aucune exclusion, ni autre forme de marginalisation. Il est donc urgent de prendre conscience des enjeux du contexte pour œuvrer solidairement dans le sens de la construction de cet édifice, bien de toute la collectivité.

De nombreux défis sont immanquablement à relever en cette phase si décisive qui exige un sens de la responsabilité et un esprit d'engagement en faisant abstraction de toutes les considérations politiques ou partisanes.

C'est là, l'issue salutaire qui permet de surmonter les obstacles et de dénouer une crise profonde marquée de surcroît par les effets d'une situation sanitaire aiguë.

L'urgence est encore une fois signalée pour accompagner les mutations économiques et valoriser les potentialités du pays avec ce désir de rendre cette Algérie attractive et performante. Des perspectives à atteindre grâce à l'adhésion citoyenne et non une abstention qui nous plonge dans la passivité. Un pays se construit par la détermination et les ambitions de son peuple.

A. Bellaha

LE JEUNE INDEPENDANT

Retour à la case départ

S'IL EST VRAI que ces législatives se sont tenues dans un contexte très particulier, accablé par deux crises économique et sanitaire, organisées presque à la hussarde dans un laps de temps assez court, et caractérisées par une forte abstention, attendue du reste, de plus des deux tiers de l'électorat, le fait est là. Têtu, cynique et sans équivoque. La prochaine Assemblée populaire nationale reconduira les mêmes acteurs, les mêmes forces, voire les mêmes profils politiques qui ont accompagné sans coup férir l'ancien régime honni de Bouteflika pendant plus de deux décennies. Inutile de relire les chiffres des répartitions des sièges, le FLN et le RND partagent la tarte parlementaire. Ces deux partis traditionnellement toujours amarrés autour des cercles des pouvoirs décisionnels, peuvent légitimement constituer cette majorité parlementaire qui leur permettra de constituer un gouvernement de coalition, en attirant un autre mouvement qui nage dans les mêmes mers, celui du Moustakbel de Belaid Abdelaziz.

Donc, on prend les mêmes et on recommence. Phrase qui revient comme un leitmotiv, expliquant d'une manière laconique la situation de statu quo politique qui domine l'actualité nationale. Pour de nombreux analystes, la bouderie des urnes par une large frange de la jeunesse algérienne aura été pour beaucoup dans ces scores, presque incroyables, deux ans après le début d'un vaste mouvement de contestation populaire et citoyenne.

Pourquoi une aussi faible participation? S'agit-il d'une démobilisation ou d'une dépolitisation? Certains expliquent que les conditions sociales n'ont guère favorisé le succès de ces élections. Une société fatiguée, exténuée par la pandémie et son stress, au seuil de la pauvreté pour les couches moyennes, un pouvoir d'achat malmené et laminé au gré des saisons, un chômage endémique, une croissance qui patine et une monnaie en perte de vitesse. Trop de facteurs qui s'ajoutent à la déception politique et à la perte de confiance entre le citoyen et son élu.

A vrai dire, on peut facilement dire qu'il s'agit moins d'une revanche de la part des partis symboles du régime déchu de Bouteflika, que d'un échec patent de la propre démarche du président de la République, Abdelmadjid Tebboune. On se souvient que le chef de l'Etat a construit sa feuille de route électorale, en se basant sur une implication des acteurs de la société civile. Pour lui, il fallait renouveler complètement la composante humaine des institutions élues, particulièrement le Parlement, socle de tout changement démocratique.

Indépendant lors de sa candidature aux présidentielles de 2019, c'est tout à fait naturel qu'il a été pour beaucoup dans l'élaboration d'un code électoral, avantageant les listes indépendantes, allant jusqu'à les octroyer des aides financières substantielles, puisées du Trésor public. Ces listes incrustées par des noms d'activistes, de meneurs et de figures emblématiques du mouvement associatif et intellectuel, n'ont pas réussi à bousculer l'ancienne et traditionnelle hiérarchie politique.

Les indépendants n'ont obtenu qu'un maigre butin, qui ne leur permettra pas de jouer un rôle prépondérant dans les prochaines joutes parlementaires. Ils ne seront d'aucun secours pour Tebboune, quand il s'agira d'engager ses délicates réformes économiques et sociales.

Tebboune croyait dur comme fer que le hirak du 22 février signifiait la faillite des partis et des organisations, telles que le FLN, le RND, Taj et autre MPA. D'après ses discours antérieurs, ces appareils trainaient un fort déficit de légitimité, notamment au sein de cette APN, largement contestée et contestable par les agissements de ses membres et députés. Tout le monde connaissait les scandales du FLN, dont deux SG ont connu la prison, et se ventes des têtes de listes» à coup de milliards, dont le procès est en cours. Tout le monde savait comment lors des marches hebdomadaires , les manifestants réclamaient la mise au musée du sigle FLN, en raison des pratiques de ses dirigeants. Le RND n'échappaient pas à la vindicte populaire, tout comme Taj et le MPA dont leurs patrons croupissent en prison et poursuivis pour plusieurs affaires.

Que va faire Tebboune maintenant? Face aux résultats qui seront validés par le Conseil constitutionnel dans quelques jours, il ne pourrait que se résigner à accepter une cohabitation avec des partis qu'ils ne voulaient pas pour poursuivre son mandat. Dans son entourage, on est sûr d'une chose: le prochain gouvernement sera constitué de ses quatre ou cinq partis, en plus d'une intrusion d'un ou deux indépendants. Une alliance présidentielle sera le prochain chantier des nouveaux députés. En 2004 et jusqu'au 2012, le FLN, le RND et le MSP ont créé une coalition pour soutenir l'ex président Bouteflika.

Après le retrait du MSP, c'est un dissident de ce parti islamiste qui prend le relais avec son TAJ, rejoint plus tard par le MPA, aujourd'hui disparu. Il est clair qu'on va vers la même configuration. Alliance présidentielle? Un scénario qui rappelle de mauvais souvenirs.

Mohamed Kouini

Le Soir D'ALGERIE

RÉSULTATS PRÉLIMINAIRES DES ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

Les premières lectures d'un scrutin

Pas de grands chamboulements dans la composante de l'Assemblée populaire nationale à l'issue des élections législatives anticipées de samedi dernier.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Les «analystes» et autres «observateurs» qui, écumant journellement les plateaux de télévision et les studios de radio, nous annonçant une future Assemblée populaire nationale hétéroclite, se doivent de revoir leurs copies. Rien, absolument, rien de leurs prédictions ne se vérifie à la lumière des résultats préliminaires de ce scrutin proclamés, hier mardi, par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections. Un verdict qui ne fait que reconduire, à quelques nuances près, la configuration ayant prévalu lors de la huitième législature écourtée sur décision du chef de l'État, début mars dernier en prévision justement de ces élections législatives anticipées de samedi dernier.

À l'exception de la «disparition» totale de Tajamoue Amel el Djazaïr qui n'a eu aucun siège parlementaire et du Mouvement populaire algérien (MPA) qui n'a pas pris part à cette élection, la composante de la Chambre basse du Parlement n'a pas subi beaucoup de changements. Avec, notamment, le parti du Front de libération nationale qui, même s'il est absent sur une vingtaine de wilayas, ce qui constitue une bien triste première, sauvegarde tout de même sa première place avec pas moins de 105 sièges et d'honorables scores réalisés à Djelfa, Alger et Béjaïa.

Son alter ego, le Rassemblement national démocratique (RND), en fait de même avec un score de 57 sièges. Deux partis pivots de la façade partisane du pouvoir qui ont, ainsi, maintenu leurs positions alors qu'ils ont été les cibles privilégiées du mouvement populaire du 22 février 2019 qui réclamait sans cesse leur renvoi au placard au même titre que tous les autres partis et organisations qui avaient accompagné le long règne du président de la République déchu. Un duo du pôle nationaliste auquel il faudra ajouter le Front el Moustakbal qui ne constitue dans les faits qu'une «variante» du FLN, son fondateur, et le gros de son organique se recrutant au sein du vieux Front du pouvoir et qui a plus que triplé son dernier groupe parlementaire constitué, désormais, de 48 députés. Il en est de même des partis islamistes, le MSP et El Binaa qui, à l'opposé de leurs pairs de mouvance, Islah, Nahda et Addala qui ont été laminés, se sont relativement distingués en renforçant respectivement de moitié et du triple leur présence à l'APN avec 64 sièges pour le premier et 40 pour le second.

Les indépendants, la surprise

Et alors qu'ils étaient donnés pour jouer les trouble-fêtes, les indépendants ont été, au final, 78 à se faire élire, relativement peu face à la floraison de leurs listes, plus de 800 et constituent, de ce fait, la seconde force parlementaire après le FLN. Une inflation de listes indépendantes en sus de celles de cette foultitude de micro-partis, plus d'une vingtaine, qui, au bout, a été bénéfique pour le quintet traditionnel, eux qui ont dû se heurter au seuil des 5% des suffrages exprimés dans chaque circonscription électorale pour prétendre prendre part à la répartition des sièges en jeu, comme l'exige la nouvelle loi portant régime électoral. Un seuil que le gros de ces indépendants et de ces petits partis n'ont pu atteindre, faisant le bonheur du FLN, du RND, du MSP, du Front el Moustakbal et d'El Binaa.

Exemple concret, dans la wilaya de Djelfa, le FLN s'est vu attribuer la totalité des sièges en jeu, soit 13 avec seulement 8 017 voix exprimées sur un ensemble de 152 000 suffrages exprimés. Il en est de même à Mostaganem où le mouvement El Binaa s'est adjugé la totalité des sièges. Et ce, du fait que toutes les autres listes concurrentes, qu'elles soient partisanes ou indépendantes, n'ont pu atteindre le seuil des fameux 5% des suffrages exprimés pour postuler à l'opération de répartition des sièges en jeu. Ceci alors que le cas inverse a été signalé à Constantine où aucune des 52 listes électorales en course n'a pu atteindre ce minima. D'où le recours à l'article 198 de la loi électorale qui, en pareille situation, stipule que les 11 sièges en jeu se doivent d'être répartis à raison d'un siège pour chaque liste, et ce, en fonction du nombre de voix exprimées obtenues.

Les raisons d'une reconduction de la configuration

Et ces résultats étaient attendus pour trois raisons : en tout premier lieu le taux record d'abstention enregistré à l'occasion de cette élection, ensuite il y a le fait que ces partis disposent de bases sociales qui, si elles n'évoluent pas pour certains, font montre, a contrario, d'une discipline de fer quand il s'agit d'élections et ce, indépendamment des contextes politique, climatique ou autres considérations. Il y a, enfin, la faiblesse, voire l'indigence organique du gros des autres partis ayant pris part à ces élections et, cette fois-ci, l'inflation des listes indépendantes qui, au final, n'ont fait que leur bonheur, en éparpillant les voix avec, notamment, l'écueil des fameux 5% qui leur permet de rafler la mise sans gros efforts.

Coudées franches pour le chef de l'État

Ceci dit, et à la lumière de ces résultats préliminaires de ces élections et dans l'attente du verdict définitif du Conseil constitutionnel qui aura à statuer, notamment sur les recours, qu'on annonce nombreux, le président de la République n'aura nullement de difficultés à nommer son Premier ministre, et ce, conformément à l'article 103 de la Constitution, certain de se constituer une majorité présidentielle avec le FLN, le RND et les indépendants avec la plus que probable adhésion à cette démarche du Front el Moustakbal et d'El Binaa. Des indépendants dont, dit-on, beaucoup de cadres partisans du FLN, du RND notamment, qui ne tarderaient pas à rentrer au bercail.

M. K.